

النظم القانونية ببلاد مصر الفرعونية

مقدمة:

تعني كلمة مصر المكان الموجود قرب الماء، وتعتبر هذه الحضارة من أقدم الحضارات في العالم بإجماع المؤرخين، طول نهر في العالم. فالمؤرخ اليوناني هيرودوت يقول: إن مصر هي هبة النيل والدليل هو ورود اسمها في القرآن الكريم في العديد من الآيات. سكان مصر غالبيتهم من سكان شمال إفريقيا ذوي البشرة السمراء ويوجد بينهم أفراد من القبائل الإفريقية من ذوي البشرة السوداء، بالإضافة إلى هجرة بعض الساميين من شبه الجزيرة العربية، وبعد الفتوحات الإسلامية تغلب الجنس السامي على السكان الأصليين. ويبدأ تاريخ مصر المعروف بداية من القرن 32 ق.م، ثم احتلت من طرف الرومان إلى أن فتحها المسلمون بقيادة الصحابي الجليل عمرو بن العاص. ولقد تعاقب على حكم الحضارة الفرعونية 30 أسرة عرفت نظاما واحدا من الحكم.

نظام الحكم في الحضارة الفرعونية:

تعني كلمة فرعون القصر الكبير وبعد تداولها بين الناس أصبح معناها صاحب القصر الكبير رمزا للسلطان أو الحاكم الأول، ولقد كان الفرعون إلها يعبد، وكان الحكم مؤسسا على فكرة الحق الإلهي أي تأليه الفرعون لنفسه حيث يجمع الفرعون بين السلطات الثلاث فهو الحاكم المطلق وهو كبير الكهنة والقائد الأعلى للجيش. ويعتبر التمتع بالشخصية القانونية الكاملة في هذه الحضارة مقتصرًا على الفرعون وفئة رجال الدين والأشراف. أما بقية الفئات الأخرى من الشعب فهي تابعة لهذه الفئات الثلاث.

النظام الإداري في الحضارة الفرعونية:

خضعت مصر كلها، في الشمال والجنوب لنظام إداري واحد، وتركزت السلطة في يد الفرعون وحده. وبما أنه يستحيل على الفرعون أن يباشر جميع السلطات وحده، فقد استعان بعدد كبير من الموظفين، مما أدى إلى نشأة أجهزة إدارية مركزية ومحلية.

أولا: الإدارة المركزية

تميز النظام الإداري المصري بالمركزية الإدارية، وكان على رأس تلك السلطة الملك يساعده جمع كبير من الموظفين والمؤسسات المختلفة، من ذلك.

أ- المستشار الأكبر أو الوزير:

يعتبر المستشار الأكبر الشخصية الثانية في البلاد بعد الفرعون، يحمل لقب أمير ويعين أو يعزل من طرف الملك، يختار من بين كبار الموظفين المدنيين لا العسكريين، منعا لتدخل الجيش في شؤون الحكم.

كانت وظيفة المستشار الأكبر ذات طبيعة تنفيذية وإدارية، فهو يمارس أعمال السلطة التنفيذية نيابة عن الملك، ويرأس ديوان الرسائل الذي ينسق بين المصالح الحكومية المختلفة ومجلس العشرة الكبار الذي يتولى تنظيم كل المرافق الإدارية في البلاد، ولم يكن للمستشار الأكبر أي اختصاص تشريعي أو عسكري أو قضائي.

وابتداء من عهد الأسرة الرابعة اختفى منصب المستشار الأكبر، وحل محله منصب الوزير الذي استمر موجودا طيلة العصر الفرعوني. وهذه الشخصية أصبح يتم اختيارها من بين أبناء أو أحفاد الفرعون وهذا نتيجة التحول في طبيعة السلطة الملكية التي جعلت من الفرعون إلها وليس مجرد ممثل للإله.

وقد ورث الوزير كل اختصاصات المستشار الأكبر واكتسب اختصاصات جديدة يمكننا حصرها في أربعة أنواع تنفيذية وإدارية وقضائية وتشريعية.

الوزير هو رئيس السلطة التنفيذية، يمارسها بتفويض من الملك، ولهذا كان يحمل لقب أمير ويحمل أختام الإدارات الملكية المختلفة.

الوزير هو رئيس الجهاز الإداري، يرأس ديوان الرسائل الذي ينسق بين الإدارات الحكومية المختلفة، ويرأس مجلس العشرة الكبار دون أن يكون أحد أعضائه

الوزير هو كبير القضاة يلقب بقاضي البابين، يرأس نيابة عن الملك المحكمة العليا التي تنظر في القضايا المهمة والمستأنفة من المحاكم الأقل درجة.

الوزير يمارس بعضا من السلطة التشريعية نيابة عن الملك. ولذلك اعتبر الوزير رئيسا لكهنة الآلهة تحوت آلهة القانون. ولإنفاذ القانون الصادر عن الفرعون لا بد من أن يوقع عليه الوزير ويسجله في قاعة حوريس الكبرى.

ب- / مجلس العشرة الكبار:

هو عبارة عن مؤسسة إدارية على المستوى المركزي يتكون من عشرة من كبار الموظفين يختارهم الملك من بين رؤساء الدواوين الحكومية ورؤساء الأقاليم وكاتمي الأسرار، دون أن يكون الوزير أو أحد رجال الدين أو الحكام العسكريين من بينهم.

لمجلس العشرة الكبار اختصاص إداري حيث يدير جميع مرافق الدولة في الشمال والجنوب، دون أن يكون له أي اختصاص تشريعي أو قضائي.

ج- / كاتمو أسرار الملك:

تدل الوثائق التاريخية على أن الفرعون كان يحيط نفسه بعدد من المساعدين تطلق عليهم النصوص اسم كاتمي أسرار الملك.

جرت عادة الملوك على اختيار كاتمي الأسرار من بين كبار الموظفين الذين تقلبوا في مختلف وظائف الجهاز الإداري، وخاصة من بين أعضاء مجلس العشرة الكبار.

كانت مهمتهم مقتصرة على تقديم المشورة للملك، وتحضير القوانين والمراسيم الملكية، ورسم السياسة العامة للدولة.

ومنذ الأسرة الرابعة كون كاتمو الأسرار مجلسا خاصا بهم اختص برسم السياسة العامة للدولة في جميع المجالات وإحالتها إلى مجلس العشرة الكبار ليتولى تنفيذها.

د- / الإدارات الحكومية المختلفة:

تشير الوثائق التاريخية إلى وجود عدة إدارات حكومية يختص كل منها بإدارة مرفق من مرافق الدولة. وكانت هذه الإدارات تتخذ من القصر الملكي والمباني الملحقة به مقرا لها لكي تكون تحت إشراف الفرعون المباشر.

وكان لكل إدارة مكاتب فرعية منتشرة في سائر أنحاء البلاد تساعد في القيام بأعمالها. وأهم تلك الإدارات الحكومية: ديوان الرسائل، ديوان التسجيل والتوثيق، ديوان المحفوظات، ديوان الضرائب، ديوان المالية، ديوان الأشغال العامة، ديوان الزراعة، وديوان الشؤون الدينية.

ثانيا: الإدارة المحلية

قسمت مصر منذ بداية العصر الفرعوني إلى 42 إقليمًا، وقسم كل إقليم إلى مراكز، وكان كل مركز يضم عددا من المدن والقرى، لكل منها حاكم يخضع لحاكم الإقليم طبقا لقواعد التسلسل الإداري، وتديرها مجالس الأعيان.

أ-/ مجالس الأعيان:

احتفظ الفراعنة للمصريين بأكبر قدر من الحقوق السياسية والاجتماعية والمتمثلة أساسا في نظام مجالس الأعيان.

1- **طبيعتها:** هي مجالس إدارية يتكون كل مجلس من عشرة أعضاء يختارهم الملك من بين أعيان كل إقليم، ويرأس اجتماع المجلس حاكم الإقليم. وللملك حلها إذا خالفت قوانينه.

2-/ اختصاصاتها: لمجالس الأعيان اختصاصان إداري وقضائي.

اختصاصها الإداري: يتولى حساب الضريبة وجمعها في جداول تسلم للإدارة التي تقوم بجبايتها، وتلك الجداول لا تصبح ملزمة إلا بعد اعتمادها من جانب حاكم الإقليم، كما أن لديوان الضرائب في العاصمة الحق في تعديلها.

اختصاصها القضائي: هي بمثابة محكمة درجة أولى في الإقليم، تصدر أحكامها باسم الملك ولا تستطيع تنفيذها، لأن حاكم الإقليم هو المشرف على تنفيذها بواسطة أعوان الشرطة المكلفين بذلك.

النظام القضائي في مصر الفرعونية:

اختلف نظام القضاء في مصر الفرعونية باختلاف نظام الحكم، ففي العهد الملكي كان الملك هو مصدر جميع السلطات، وفي مجال السلطة القضائية يعتبر قاضي القضاة ، وأحيانا يعهد بمهمة القضاء لموظفين في الدولة يصدر عن الأحكام القضائية باسم الملك. وقد عرفت مصر الفرعونية أموعا مختلفة من القضاء.

أولاً: القضاء العام

كانت هناك درجتان من المحاكم تتوليان القضاء العام في مصر الفرعونية. محاكم درجة أولى: أنشئت على مستوى الأقاليم، تتشكل من أعيان وأسياد يترأسها حاكمهم، يعينون بأمر من الملك تختص بالنظر في المسائل المدنية والجنائية، ويساعد هؤلاء القضاة أثناء أدائهم لمهامهم عدد من الكتاب يختصون في تلقي الدعوى من الخصوم، ويقومون بتسجيل أقوال أطرافها في سجل خاص تحفظ لدى هذه المحاكم، كما تقيد الأحكام القضائية الصادرة باسم الفرعون، وتتضمن في طياتها الوقائع والأسباب، وبإمكان المتقاضي قانونا الذي لا يقتنع بالحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى أن يطعن فيه أمام محكمة الاستئناف .

محكمة الدرجة الثانية: أنشئت على مستوى السلطة المركزية بالعاصمة، وهي تعتبر محكمة استئناف ومحكمة عليا في نفس الوقت تعقد جلساتها بالقصر الملكي بالعاصمة، تتألف من ستة من القضاة برئاسة قاضي البابين الذي هو الوزير، تعرف باسم مجلس الستة، ويوجد بهذا المجلس نوعان من القضاة ، ثلاثة للتحقيق وثلاثة للمداولة والحكم، حيث يكلف قضاة التحقيق بالتأكد من الواردة في عريضة الدعوى والتي قيدها كتاب المحكمة وبعدل يحيلون نتائج أعمالهم إلى قضاة المداولة والحكم الذين يفصلون في القضية ويصدرون أحكاما نهائية باسم الملك.

ثانيا: القضاء الخاص

في العهد الملكي وجد ثلاث من أنواع القضاء الخاص:

1-/ **القضاء الإداري:** يختص بالفصل في القضايا التي تكون الإدارة طرفا فيها، وهي حالات الامتناع عن دفع ضرائب، هذا النظام يتمثل في هيئات إقليمية ومركزية.

تتشكل المحاكم الإدارية من حاكم الإقليم رئيساً، يساعده قضاة من موظفي المالية والضرائب المحليين، أما الهيئة المركزية فمقرها العاصمة ومهامها تلقي التظلمات من أطراف الدعوى بالهيئات القضائية المحلية.

2-/- محكمة الأشراف والنبلاء: عرفت هذه المحكمة باسم محكمة الإله الأعظم، يعين قضاتها من طرف الملك من فئة النبلاء و الأشراف، واختصاصاتها تتمثل في النظر في المنازعات المتعلقة بالأشخاص عندما يمس النزاع العلاقة التي تربط الملك بطبقة الأشراف والنبلاء، ففي هذه الحالة تخلي أفراد هذه الطبقة عن واجباتهم تجاه الملك، وكانت العقوبة المسلطة عليهم من طرف المحكمة غالباً إسقاط العلاقة بينهم وبين الملك، وحرمانهم من الكفن والدفن في المقابر الملكية.

3-/- التحكيم: عرفت مصر الفرعونية نظام التحكيم حيث يحق للخصوم الاتفاق على رفع النزاع أمام محكم يختارونه بأنفسهم دون اللجوء إلى المحاكم العادية، وكان الاتفاق يتضمن موضوع النزاع والإجراءات المقررة في حالة عدم رضوخ أحد الأطراف لقضاء المحكم فيعتبرون قرار المحكم بمثابة حكم نهائي قابل للتنفيذ فوراً دون الحاجة لتأكيد بحكم قضائي.

نظام الأسرة في مصر الفرعونية:

كان الزواج المعروف عنهم هو الزواج الفردي ثم أبيع تعدد الزوجات مع احتفاظ الزوجة الأولى بامتيازات .

وكان عند بعض ملوكهم الزواج الإلهي حيث يتزوجون بأخواتهم وأحياناً بناتهم حفاظاً على الدم الملكي .

وكان الزواج يتم بعقد مدني وديني وفي عهد بوخوريس أصبح العقد مدنياً فقط ولا بد من توثيق العقد وإضاعت حقوق الأولاد . ويحتوي العقد على الشروط المتفق عليها فيحق للزوجة تحديد المهر والنفقة الشهرية أو السنوية ويمكنها إشتراط عدم التعدد أو عدم الطلاق .
انحلال الزواج :

كان الطلاق نادراً بسبب التبعات المالية المترتبة ومن أساليبه جريمة الزنا عدم الإنجاب تطليق الزوجة لزوجها إذا كانت ثرية وتعيش في بيتها وله الحق في استرداد نص الصداق إذا لم يكن مخطئاً . والملاحظ أن المرأة تمتعت بالأهلية القانونية الكاملة من نعاهد وتعاهد طلاق فهي أفضل من غيرها في المجتمع البابلي .
الميراث :

اختلف الميراث باختلاف المراحل التاريخية في البداية كان الميراث يعود للأولاد الشرعيين وإن لم يوجد انتقل للزوجة . ثم في مرحلة أخرى امتد إلى الإخوة والأخوات إضافة إلى الزوجة ثم أصبحت التركة تنتقل لأكبر الأولاد الذي يدير هذه التركة لصالح إخوته .

أما بوخوريس فقد سوى بين الذكور والإناث في الميراث ومنح للأولاد غير الشرعيين بعد التنبئ وإن وجد الأولاد الشرعيين فلهم حق النفقة.

من أشهر القوانين المصرية :

- 1- **قانون بوخوريس** : أصدره الملك بوخوريس وهو أحد فراعنة مصر الأسرة 24 من 718-712 ق م جمع فيه النظم والوقائين التي كانت سائدة قبله ومع بعض التعديلات وقد تأثر بتشريعات بابل خاصة قانون حمورابي ومن أبرز الإصلاحات الشخصية :
 - منح المساواة للمرأة مع الرجل .
 - للرجل الحق في أن يطلق زوجته وللزوجة الحق في طلب الطلاق من الزوج ويمكن طلب مبلغ من المال عند تطليقها .
 - تمتعت المرأة بالشخصية القانونية الكاملة وتساوت مع الرجل في حق الميراث وحق التملك باسمها دون إذن زوجها .
 - بقي تعدد الزوجات مباحا إلا إن اشترط خلافه في العقد .
 - الغاء الاستعباد بسبب الديون لأن المدين مسؤول عن دينه فإذا عجز عن تسديده استولى عليه الدائن .
 - منع حبس المدين ليسهل الاستيلاء على أمواله .
- 2- **قانون حرم حت** : أصدره الملك حرم حت وهو آخر ملوك الأسرة 18 وقد وجدت مجموعته ناقصة ونصت على بعض العقوبات منها عقوبة السارق وهي أن يرد مثليين أو ثلاث أمثال المال المسروق والملاحظة أن هذه العقوبات أخذت من العقوبات المطبقة ببلاد الرافدين عكس قانون بوخوريس التي لم تتأثر بقانون بابل .
- 3- **قانون أمريس** : وجاء بعد بوخوريس ويعتبره العلماء نسخة طبق الأصل لقانون بوخوريس .
- 4- **التعليمات الملكية** : فأحيانا الملك الفرعون يصدر تعليمات لكبار الموظفين يحثهم فيها على الالتزام الصارم والشديد بالقانون وجدت هذه التعليمات العناصر النظرية القانونية كإجراءات التقاضي .